الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المنارة
كلية إدارة الأعمال
اختصاص الإدارة المالية والمصرفية

دور صافي الصادرات في تراكم رأس المال في سورية

The role of net exports in capital accumulation in Syria

مشروع بحث أعد لنيل درجة الإجازة في إدارة الأعمال تخصص مالية ومصرفية

إعداد الطالب

انس مالك شاهين

إشراف الدكتورة

أيام ياسين

2022\2023

الملخص:

تواجه الدول العربية صعوبات في الحصول على رؤوس أموال محلية وبمقادير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الأستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية فأغلب هذه الدول تتسم بانخفاض مستوى نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي وانخفاض معدلات النمو ناتجها القومي بالمقارنة مع الدول المقدمة و تدني مستوى الاستثمار فيها ومن ثم تضاءلت معدلات نمو رؤوس الأموال وتراجعت معدلات النمو والإنتاج وبالتالي هي واقعة في دوامة الفقر المفزعة التي سببت قصور في نمو الادخارات المحلية لذلك اهتمت هذه الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها احد مصادر سد الفجوة في الموارد المالية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بتحديث الأطراف والقوانين التشريعية المتحكمة بالإستثمار فضلا عن توفير المتطلبات تسهيل أعمال الشركات المستثمرة. يهدف البحث الى محاولة قياس العوامل المؤثرة في الأستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها ولاسيما الصادرات في عدد من الدول العربية فقد اعتمدت دراستنا على الأسلوب الكمي في تقدير هذه العوامل وهي (الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والتضخم والادخار والانفاق الحكومي)

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : الأطار العام للبحث	
1_مقدمة	4
2_المشكلة البحثية	5
3_أهمية البحث	5
4_أهداف البحث	5
5_فرضيات البحث	6
6_الدراسات السابقة	6
7_التعلق على الدراسات السابقة	9
8_حدود البحث	9
الفصل الثاني : الاطار النظري	10
ماهية الصادرات	10
أهمية التجارة الخارجية	11
أهمية الصادرات	11
أنواع الصادرات	12
صافي الصادرات	15
اثر صافي الصادرات على الانفاق الاستثماري	17
الفصل الثالث :الاطار العملي	18
التوصيات	22
النتائج	22
المراجع	23

المقدمة:

مرت السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية لسوريا بتطورات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية، وتمثلت بعض هذه التطورات في التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى التوجه للتصدير والانفتاح على العالم ، و كان ذلك مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اواخر عقد الثمانينيات ، حيث تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في احداث التنمية الاقتصادية ، وذلك لأن التجارة الخارجية تؤدي الي توثيق العلاقات بين الدول وهذا الترابط يكون سبب في نقل التطور التقني بين الدول ، وايضا تؤدي الي زيادة الدخل القومي لدي بعض الدول التي كانت نسبة صادراتها تزيد عن وارداتها ، وبالتالي تحسين مستوي المعيشة لدي الأفراد ويعتبر النمو الاقتصادي بما يشمله من تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية والرخاء في المجتمعات هدفا تسعي اليه معظم دول العالم ، ويتم ذلك بالاعتماد علي تبني بعض السياسات الاقتصادية التي من خلالها يمكن تحقيق الاهداف المرجوة والتي تتمثل بعضها في تحسين

المستوي المعيشي للأفراد و رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد علي العديد من محدداته ، وتعد الصادرات محدد مهم من هذه المحددات ، وتتمثل أهمية الصادرات في أنها مصدر أساسي لزيادة الحصول علي العملات الأجنبية وتوفير فرص عمل في قطاع التصدير، وتساهم كذلك في جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي والذي يترتب عليه ارتفاع المستوي التقني والتقني داخل الدولة المستثمر فيها، وأيضا لديها القدرة على تغطية الواردات، وهي بذلك تلعب دور المحرك الأساسي للتنمية ورافعة النمو الاقتصادي

المشكلة البحثية:

مما سبق يمكن عرض المشكلة في السؤال الرئيسي الاتي

"ما هو تأثير الصادرات في تراكم رأس المال في سورية "

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

1_ ما هو تأثير صافي الصادرات في الإنفاق الاستثماري

2_ ما هو تأثير صافي الصادرات في الإنفاق الاستهلاكي

3_ ما هو تأثير صافي الصادرات في الإنفاق الحكومي

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من اهميه الدور الذي تؤديه الصادرات حيث تعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الوقت الحالي وتعمل الحكومات علي تشجيع التصدير تؤدي زيادة الصادرات إلي زيادة الانتاج المحلي التشغيل وزياده فرص العمل وزياده احتياطي النقد الأجنبي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات وبالتالي يعمل على زياده فرص العمل وتحسين متوسط الاجور والذي يؤدي بدوره الى زياده معدلات النمو الاقتصادي وتحديد سعر المنتج الدولي يعتمد علي قوي العرض والطلب وهنا تظهر أهمية التجارة الخارجية للمستهلك توفير وخلق فرص عمل في مختلف القطاعات وهذا يؤدي بدوره الي تحسين مستوي دخل الفرد ومستوي معيشته، كما ساعدت التجارة الخارجية في انتشار العولمة والتجارة الإلكترونية ، ففي هذه الأيام أصبح من السهل شراء سلع عن طريق الانترنت من اي بلد أخرى

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الي التعرف على دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي

وتحليل تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ويتمثل الهدف الرئيسي بما يأتي

الهدف الرئيسي: تحديد مدى تأثير الصادرات في تراكم رأس المال مقاسا بالأنفاق الاستثماري

_ تحديد مدى تأثير صافي الصادرات في الإنفاق الاستثماري

_تحديد مدى تأثير صافي الإنفاق الاستهلاكي في الانفاق الاستثماري

_تحديد مدى تأثير الانفاق الحكومي في الانفاق الاستثماري

فرضيات البحث:

الفرضية الأساسية: لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين صافي الصادرات وتراكم رأس المال

ومنها يتفرع

1_الفرضية الفرعية: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين صافي الصادرات والانفاق الاستثمار

2_الفرضية الفرعية: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين صافي الصادرات والانفاق الحكومي

3_ الفرضية الفرعية: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين صافي الصادرات والانفاق الاستهلاكي

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1_ دراسة (العبدلي) بعنوان: تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية

وتناولت الدراسة العلاقة من خلال تقدير النماذج الفردية لكل دولة إسلامية عبر سلسلة زمنية خلال الفترة من 1960-2001، وجاءت اهمية هذه الدراسة في ان الدول الاسلامية لاتزال متأخرة تنمويا بشكل كبير مقارنة بالدول المتقدمة، بل إن بعضها شديدة الفقر وبالتالي هي بحاجة ماسة إلي الدراسات التطبيقية المختلفة التي تسهم في الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تدفع عجلة النمو في اقتصاداتها، ومن ثم تحقق الرفاهية لمجتمعاتها، إضافة إلى ذلك فإن الدراسات التطبيقية لم تتناول دراسة علاقة النمو بالصادرات في الدول الإسلامية كعينة مستقبلية وإنما معظم الدول كانت تركز علي الدول النامية ككل بغض النظر عن كونها إسلامية ام لا

2_ دراسة (فريبي) 2014 بعنوان: دراسة اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000\2012)

حيث انها فرضت ان التجارة الخارجية لها اثار ايجابية علي النمو الاقتصادي، كما هدفت الي تحليل أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي لدولةالجزائر وذلك لمعرفة أهمية دور التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي للدولة وماهي أبرز العوامل التي تؤثر علي معدلات النمو الاقتصادي وما هي أهم القطاعات التي ساهمت في تحقيق ذالك النمو، وتوصلت الدراسة الي ان الانفتاح الاقتصادي الجزائري أدي الي حدوث طفرة في تطور عجلة التنمية الاقتصادية خلال فترة 2000 حتي

2012، وأن زيادة الصادرات في الجزائر من خلال تطوير التجارة الخارجية تؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي

3_ دراسة (فؤاد) 2015 : بعنوان تحليل العلاقة بين الصادرات السورية ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة 1991 \ 2012

قد استخدمت الدراسة دالة كوب – دوجلاس اعتماداً علي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، و ثلاث متغيرات مستقلة هي الصادرات السلعية بالمليار دولار و عنصر العمل معبرا عنه بعدد العاملين و الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليار دولار، و قد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية بين الصادرات السورية ومعدلات النمو الاقتصادي

4_ دراسة (بن سالم) 2016: بعنوان شرح وصياغة النموذج الاقتصادي القياسي :

تعني شرح العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، كما انها افترضت وجود علاقة كبيرة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر بداية من فترة ١٩٧٠ حتى ٢٠١٤، وأن هناك علاقة بين الناتج الداخلي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة، وبناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات للاستقرارية ونظرية واختبار السببية لجراجنر وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف

عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنيه في المدى الطويل بين الناتج الداخلي الخام والصادرات، وقد توصلت الدراسة الي ان نتائج اختبار السببية تدل على ان المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد، بمعنى أن أي منهما لا يسبب الآخر، وهذا لا يتوافق مع نتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي، كما اوصت الدراسة بالاهتمام بباقي القطاعات للمساهمة في النمو الاقتصادي

5_دراسة (عواز وإبراهيم)2016 : بعنوان توضيح أهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا :

تلعب دور التجارة الخارجية في تنشيط النمو الاقتصادي وكيفية زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفرضت الدراسة وجود تـأثير للصادرات علي النمو الاقتصادي في ليبيا و زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتوصلت الدراسة الي ان زيادة الصادرات في ليبيا خلال فترة٢٠٠٥ حتي ٢٠١٢ كانت من خلال الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية والإنتاجية، وأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي حدث من خلال الاهتمام بالصادرات

6_دراسة (الجنابي) 2015 بعنوان : تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي العراقي في فترة 1990\ 2011

وقسم الصادرات الي صادرات سلعية نفطية و صادرات سلعية غير نفطية وذلك للإجابة علي سؤال هل يوجد اثر للصادرات علي النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وتم استخدام متغير الصادرات السلعية النفطية ومتغيرلصادرات السلعية غير النفطية كمتغيرات مستقلة لمعرفة درجة تأثيرهما علي المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام الثابتة، وتوصلت الدراسة الي ان الصادرات الصناعية وهو قادرة علي تنويع مصادر الدخل حيث أن اقتصاد العراق يعتمد بشكل كبير علي الصادرات وأيضا الصادرات الصناعية قادرة علي أن تساهم في تحقيق نمو اقتصادي سليم ومستقر، وان هناك علاقة معنوية قوية بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الصادرات النفطية

الدراسات الأجنبية:

1_دراسة (Kwai Fosu , 1990)بعنوان :التعرف علي الصادرات وتأثيرها علي البلدان النامية في أفريقيا وتحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ٢٨ دولة نامية في أفريقيا :

وتبحث الدراسة مدى صحة هذه الفرضية بالنسبة للبلدان الأفريقية كمجموعة فرعية، لا سيما محتويات التصدير وآليات الانتقال قد تختلف بين البلدان الأفريقية وأقل البلدان الأخري نموا، ويحلل نمو الناتج المحلي الإجمالي في 28 بلداً أفريقاً من أقل البلدان نمواً باستخدام معدل نمو سنوي متوسط في الفترة من 1960 إلى 1980، وبناءً على مواصفات وظيفة الإنتاج المعززة المعتادة التي

تشمل العمل وتكوين رأس المال والصادرات، يلاحظ أن نمو الصادرات يمارس تأثيراً إيجابياً وكبيراً على النمو الاقتصادي، وفي حين أن هذا الأثر على الصادرات أقل إلى حد ما منه على أقل البلدان نمواً غير الأفريقية، وتوصلت الدراسة الي أهمية اهتمام الدول النامية بزيادة انتاجها بدرجة كبيرة حتي تتمكن من الدخول في سوق المنافسة العالمية ، معرفة أثر وأهمية قطاع الصادرات علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة النمو الاقتصادي للدولة

2_دراسة (Iqbal , Hameed and Komal , 2012) بعنوان: التعرف علي أهمية زيادة الصادرات لدولة باكستان وتأثير الصادرات علي النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الدخل والاحتياطي من النقد الأجنبي:

وبالتالي تقليل حجم التضخم فلقد اتبعت دولة باكستان احلال الصادرات محل الواردات وأهتمت بالتجارة الخارجية لديها، وافترضت الدراسة وجود دور للتجارة الخارجية في تقليل البطالة والتضخم وزيادة الدخل المحلي الإجمالي ، ووجود تأثير للصادرات علي النمو الاقتصادي واحلال الصادرات محل الواردات كان له دور أيضا في زيادة الإنتاج، وتتلخص الدراسة في ان باكستان خلال فترة ١٩٩٠ حتي ٢٠٠٩ بدأت في احلال الصادرات محل الواردات، وكان لهذا دور كبير في زيادة الإنتاج المحلي لها وبالتالي تقليل حجم الواردات وزيادة الصادرات، فأدي ذالك بدوره الي تحريك عجلة النمو الاقتصادي مما كان له تأثير كبير وواضح علي تقليل حجم البطالة وتحسين مستوي المعيشة و زيادة فرص العمل من خلال زيادة الانتاج المحلي، وكذالك أدي اهتمام باكستان

بالتجارة الخارجية الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لديها، وتوصلت الدراسة الي ان إحلال الصادرات محل الواردات أدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لباكستان

3_دراسة(Okan , Aykildiz and Maimaitiaili , 2016) بعنوان: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في تركيا،:

وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة سببية احادية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أي ان الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي، عدم وجود علاقة سببية بين الواردات والنمو الاقتصادي

4_دراسة (Thanh Hai , 2016)بعنوان: وجود علاقة معنوية طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في فيتنام:

ويلعب التصدير دورا مهما في التنمية الاقتصادية في فيتنام، وعلي وجه الخصوص التصدير في العام الحالي للدراسة يستطيع أن يؤثر بشكل طردي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي والعامين التاليين

التعليق على الدراسات السابقة:

وضحت الدراسات السابقة وجود علاقة طردية معنوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وأكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الصادرات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وهو ما اتفق عليه

الباحثين، وعلى ذلك فقد استقر الباحثين على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في محاولة لقياس مدي تأثير هذه المتغيرات (الصادرات – سعر الصرف – الاستثمار الاجنبي المباشر – المعروض النقدي) علي النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي بالتالي تأثير ذلك في الإنفاق الأستثماري ويختلف البحث الحالي بأنه ركز على تراكم رأس المال بالأعتماد على المؤشرات الاقتصادية (الأنفاق الاستثماري _ الانفاق الاستهلاكي _الانفاق الحكومي)

حدود البحث :

يهتم البحث بدراسة أثر الصادرات في الجمهورية العربية السورية خلال الفتره الممتدة من 2006 الى 2017

الإطار النظري العام:

تمهيد:

قطاع الصادرات هو واحد من اهم القطاعات التي تهتم بها جميع الدول وذلك لدورها الكبير في توفير العملات الصعبة وتحسين المستوي المعيشي و زيادة في الانتاج وتوفير فرص العمل لذلك ستعرض الدراسة في هذه الجزئية ماهية الصادرات من حيث التعريف والاهمية وانواع الصادرات وبعض النظريات التي تفسر الصادرات واساسيات التصدير والمخاطر التي تواجه العملية التصديرية ولكن قبل ذلك سيتم الحديث عن التجارة الخارجية من حيث المفهوم والاهمية باعتبار ان الصادرات جزء من التجارة الخارجية ثم تنتقل الدراسة الي الحديث عن الصادرات في سوريا، ثم عرض بعض التجارب الدولية في تنمية الصادرات، وفي نهاية هذه الجزئية سيتم الحديث عن العلاقة بين الصادرات وسعر الصرف

ماهية الصادرات:

أولا : تعريف التجارة الخارجية واهميتها : تعتبر التجارة الخارجية هي شريان الحياة لدي الدول مع باقي الدول الاخري حيث كلما ازدادت تلك العلاقات التجارية الخارجية ادي الي انتعاش ملحوظ في اقتصاد الدولة ، فلذلك تسعي العديد من الدول لوضع التجاره الخارجية من اولوياتها لتحقيق الخطط التنموية ، ظهرت التجارة الخارجية نتيجة للتوسع الهائل لذي حدث في عمليات التبادل الاقتصادي حيث لم تعد منغلقة او قائمة علي منطقة بعينها ، تقوم الدولة بأختيار اتجاه محدد ومعين في العلاقات

التجاريه التي تقوم بها مع الخارج ويشمل ذلك كل من التشريعات والقرارات واي اجراء يتم اتخاذه من الدولة ثم وضعه موضع التطبيق وجد العديد من التعريفات الخاصة بالتجارة الخارجية هي مجموعة من انشطة التي تقوم علي التبادل الانتاجي والخدمي والرأس مالي والسلعي عبر الاقطار الدولية والاقليمية وتعد التجارة الخارجية عمودا رئيسيا في اقتصاد معظم دول العالم ، كما انها تلعب دورا فعالا في التأثير المباشر علي الناتج المحلي الاجمال الخاص بتلك الدول من خلال النظر للعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تخص التجارة الخارجيه فنستطيع القول أن التجاره الخارجيه تتمثل في عنصرين همالصادرات والواردات سواء المنظور منها او غير المنظور، وعرفها عديد من الباحثين بأنها اي معاملات تجاريه تقوم بها الدولة مع نظيراتها من الدول الاخري من انتقال اي شئ مادي ذات منفعه لكلتا الدولتين بهدف اشباع اكبر قدر من الحاجات الممكنة

أهمية التجارة الخارجية:

1_تخصيص العمل وتقسيمة : ويعني هذا أن بعض الدول لديها مواد خام وبعض الدول يعلمون كيف يتم تشغيل هذه المواد فهنا يأتي دور التجارة الخارجية فتقوم الدولة التي لديها المواد الخام بتصديرها الى الدول التي لديها آلات ومعدات لتشغيل هذه المواد الخام المساواة السعرية: تحديد سعر المنتج الدولي يعتمد علي قوي العرض والطلب وهنا تظهر أهمية التجارة الخارجية للمستهلك

2_ربط الدول ببعضها البعض : إن وجود التجارة الخارجية جعل هناك تبادل في السلع بين الدول وبعضها مما أدي الي توثيق العلاقات بين الدول وهذا الترابط في نقل التطور التقني بين الدول كان السبب أيضا

3_زيادة الدخل القومي : التجارة الخارجية كانت السبب في زيادة الدخل القومي لدي بعض الدول التي كانت نسبة صادراتها تزيد عن وارداتها وبالتالي تحسين مستوي المعيشة لدي الأفراد كما ايضا ساهمت التجارة الخارجية في توفير الكثير من الاختيارات في السلع لدي المستهلكين ، وهذا يساعد المستهلك علي اختيار السلعة الأفضل له دون أن يكون مقتصر بمنتجات محدد

أهمية الصادرات:

1_ تعمل علي زيادة احتياطات الدول المصدرة من العملات الأجنبية

2_ توفير فرص عمل وارتفاع أجور الوظائف للعاملين في قطاع التصدير

3_ جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي

4_ تؤدي عملية التصدير الي ارتفاع المستوي التقني والمهارى داخل البلد أو الشركة المصدرة

5_ تعزيز الابتكار والارتفاع بالمستوى التكنولوجي لمواكبة متطلبات الأسواق العالمية

6_ بالنسبة للدول المصدرة فأن عملية التصدير تساهم في زيادة الناتج المحلي

7_ في البلدان المصدرة تكون قادرة علي زيادة صادراتها ومن ثم القدرة

علي تغطية معدل الواردات وبذلك حدوث فائض في الميزان التجاري

والعكس صحيح بالنسبة للدول الغير مصدرة

8_ أنتعاش التجارة الخارجية يؤدي إلي دعم والوظائف والايرادات في قطاعات النقل(الموانئ

والمطارات)

9_ تؤدي إلي نمو اسرع : أكدت الدراسات الاستقصائية التي أجريت علي

الشركات الكبرى والصغرى علي حد سواء أن الشركات المصدرة تميل

إلى تحقيق معدل نمو بصورة أسرع في الإيرادات والمبيعات الكلية للشركة

10_ تساعد علي زيادة المبيعات للشركات المصدرة عن غيرها، وتستطيع

الشركات أو الدول المصدرة مواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك لأن

الشركات المصدرة تحقق نموا أكبر في معدل الإيرادات عن طريق زيادة

المبيعات من عملية التصدير، ويكون لديها في الموارد المالية إمكانيات

اكبر لمواجهة الركود الاقتصادي في السوق المحلي

أنواع الصادرات:

الصادرات المنظورة : والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية.، مثل القمح، السيارات...، وتنقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويُمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها

الصادرات غير المنظورة : وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات والاتصالات ، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، إيرادات استثمارية، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع

الصادرات المؤقتة : وهى تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها: المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات، أو الصالونات الدولية مواد واجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في اطار عقود مقاولة من الباطن. إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج

الصادرات النهائية : وهى تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد

الصادرات في سوريا :

يتناول هذا المبحث دراسة تطور اجمالي صادرات سوريا من حيث السلع والخدمات ومعدل النمو بها ينتقل بعد ذلك الي تحليل هيكل الصادرات من حيث انها صادرات سلعية ام خدمية ومدي التطور فيها، ثم تحليل هيكل الصادرات من حيث درجة التصنيع ، وكل هذا بهدف معرفة كيف تطور هيكل الصادرات السورية خلال فترة الدراسة ومن ثم يمكننا من تقديم مقترحات وتوصيات لدعم قطاع الصادرات في سوريا

في الشكل التالي جدول يوضح قيمة الصادرات في سوريا بين عام (20017_2006)

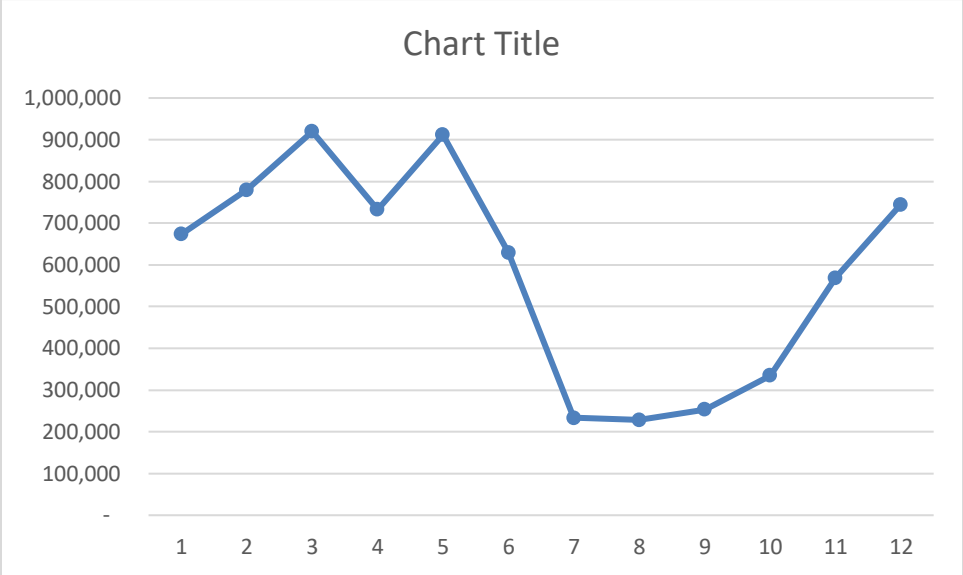

Figure 1

يظهر الشكل السابق أن قيمة الصادرات بدء من عام 2006 بلغت قيمة الميزان التجاري في هذا العام نحو (673,495 مليار ل.س) مقارنة مع سنة 2017 هناك عجز في الميزان التجاري حيث بلغت اعلى قيمة في هذه الفتره في عام 2008 بلغت (919,542 مليار ل.س)

كما نلاحظ انحدار واضح في الصادرات وظهور عجز تام بدأ في عام 2011 حيث بلغت نحو (630,030 مليار ل.س) وبلغت ادنى قيمة للصادرات في عام 2013 (228,48مليار ل.س) وبدأ في الارتفاع في عام 2014 حيث بلغت قيمة الصادرات (253,244 مليارل.س) وصولا الى عام 2017 حيث بلغت قيمة الصادرات نحو(744,765 مليار ل.س)

الواقع أن القطاع العام والخاص تأثّر، قبل العام 2011، بشكل خاص بمستوى التغيّب المرتفع في منشآت التصنيع، والذي قُدّر بثلث العدد الإجمالي للعمّال المُسجَّلين، وبغياب كلّ من التكنولوجيا الحديثة، وترويج المنتجات وتسويقها، والاستثمار الحكومي. فالحكومات السورية المتعاقبة كانت تخلّت عن القطاع على نحوٍ متزايد، ولم تضع أيّ استراتيجيةٍ لإعادة تطويره وتحديثه، ومنحه دوراً اجتماعياً أكثر على صعيد توفير فرص العمل، بدلاً من أن يكون مجرّد عنصر مهمّ من عناصر تنشيط قطاعات الاقتصاد الإنتاجية.

وقد تضاءل عدد الموظّفين في كلّ من وزارة الصناعة ومؤسسات التصنيع العامة بشكلٍ متزايدٍ بين العامَين 2005 و2009، مسجّلاً تراجعاً بنسبة 9 في المئة نتيجة تعليق التعيينات الجديد

زِد على ذلك أن قطاع التصنيع حصل على مستوًى منخفضٍ من القروض المصرفية العامة والخاصة مقارنةً بقطاعاتٍ اقتصاديةٍ أخرى. ففي العام 2007، كانت حصة قطاع الصناعة والتعدين من القروض المصرفية العامة والخاصة أصغر نوعاً ما، إذ بلغت 9،4 في المئة وخُصّصَت بمعظمها للمؤسسات الكبيرة، في حين بلغت حصة الأنشطة التجارية وقطاع العقارات 48،4 و14 في المئة على التوالي.

الواردات في سورية:

في الشكل التالي جدول يوضح قيمة الواردات في سوريه ما بين (2006 / 2017)

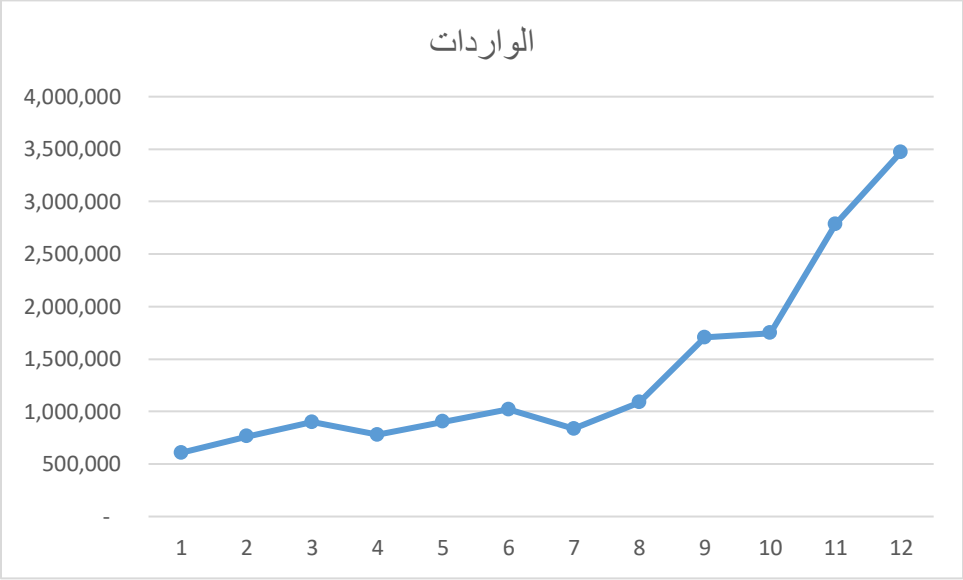

يظهر في الشكل السابق ان قيمة الواردات بدأت من عام 2006 حيث بلغت قيمة الواردات في هذه الفترة وهي ادنى قيمة للواردات ما بين العامين بلغت (607.587 مليار ل.س) مقارنة

بعام 2017 هناك نقص او عجز في الميزان التجاري حيث بلغت اعلى قيمة في الواردات كانت في عام 2017 حيث بلغت قيمة الواردات فيها نحو (3.741.203 مليار ل.س) كما نلاحظ في الشكل صعود بدء من عام 2008 حيث بلغت قيمة الواردات في ذلك العام بنحو (897.603مليار ل.س) وظهور في عجز تام بدء من عام 2013 حيث بلغت قيمة الصادرات في تلك الفترة بنحو (1.084.760 مليار ل.س).

صافي الصادرات:

صافي الصادرات: هو صافي طلب الأجانب (غير المقيمين) على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الدولة يتحدد صافي الصادرات بالفرق بين الصادرات والواردات وغالبا ما يشار إليه بصافي الصادرات. حيث بلغت قيمة الصادرات لفترة 2006 و2017 بلغت 7,011,397 وقيمة الواردات 16,598,998

فيكون صافي الصادرات لفترة 2006 و2017 هو 9,587,601

نلاحظ أن بأن هناك عجز تجاري في البلد لأن قيمة الصادرات أصغر من قيمة الواردات وبالتالي تنفق أكثر مما تكسب وهذا الوضع سلبي بالنسبة للبلد بما فيه القطاع الخاص و العام

العوامل المؤثرة على صافي الصادرات:

1_ يتأثر الطلب الأجنبي بالتغيرات في سعر الصرف أي في القيمة النسبية للعملة المحلية فيما يتعلق بقيمة عملة البلدان الأخرى أي كلما ضعفت العملة المحلية انخفض الطلب على السلع والخدمات المنتجة في الخارج

2_ تساعد الاتفاقيات التجارية والتجارة عبر الانترنت على نمو الطلب على المنتجات الأجنبية

3_ تؤدي القيود المفروضة على الواردات والحواجز الجمركية والقيود الأخرى الى تقليل نمو الواردات

في الشكل التالي يوضح قيمة صافي الصادرات ما بين عام (2006_2017)

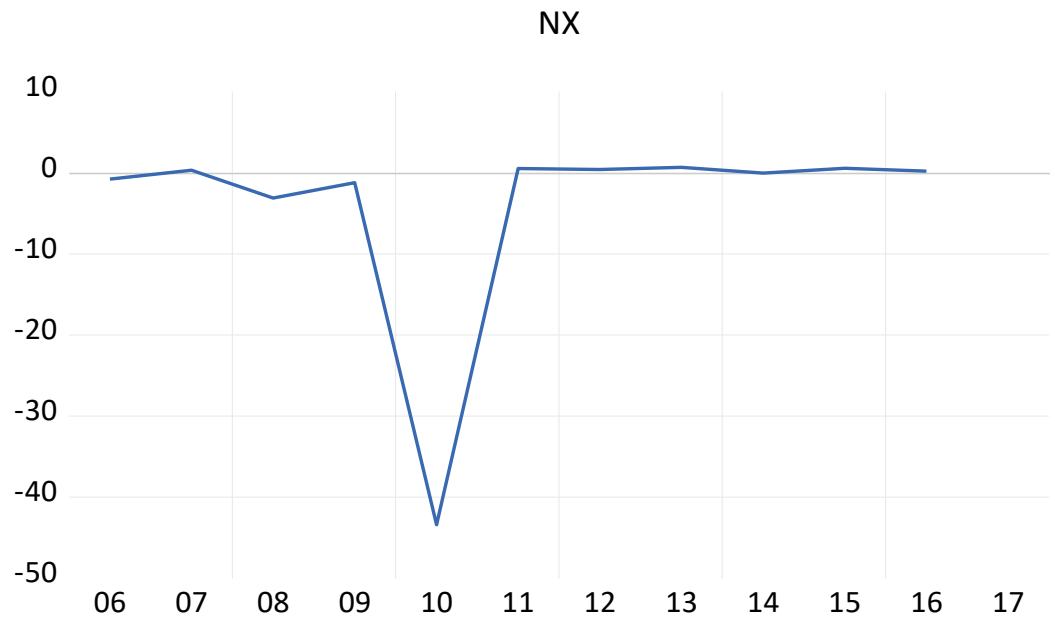

شكل(2):

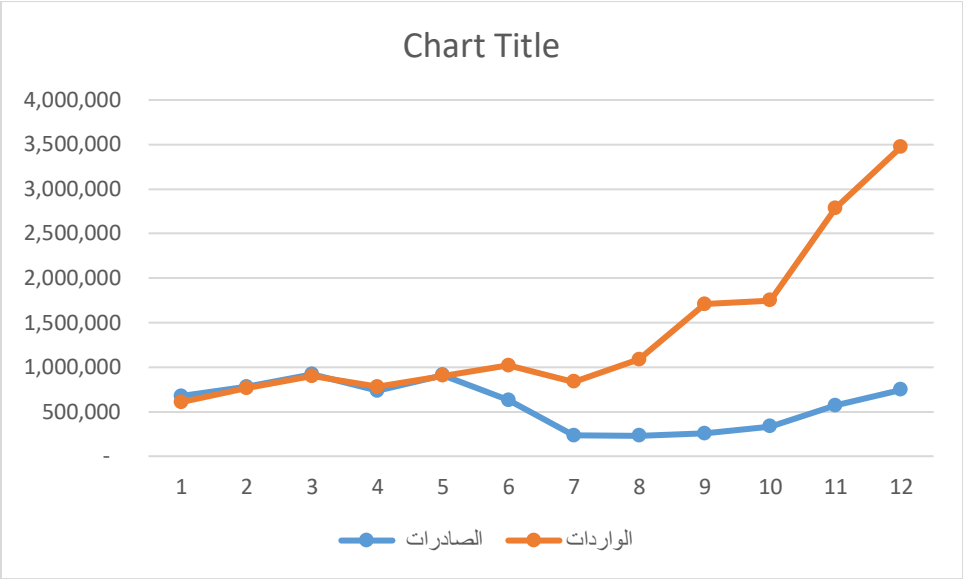

في الشكل السابق نلاحظ بانه في عام 2006 يوجد فائض في الميزان التجاري لأن قيمة الصادرات اكثر من قيمة الواردات ولكن في عام 2009 نلاحظ تراجع او انحدار في قيمة الصادرات امام قيمة الواردات حيث بلغت قيمة صافي الصادرات في ذلك العام (-46003 مليون ل.س) وانحدار تام مستمر بدأت في عام 2010 لان قيمة الصادرات أصبحت اقل بكثير من قيمة الواردت حيث بلغت ادنى قيمة للصادرات (228.484 مليون ل.س) ومقارنة ما بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات في عام 2017 نلاحظ بأن هناك عجز تام في الميزان التجاري لأن قيمة الواردات اكثر من قيمة الواردات .

أثر صافي الصادرات على الإنفاق الاستثماري :

الإنفاق الإستثماري: هو الأموال التي تنفق على السلع الرأسمالية أو السلع المستخدمة في إنتاج رأس المال وهو يختلف عن مفهوم الإستثمار الذي يشير الى شراء الأدوات المالية

يتعامل الإنفاق الإستثماري تحديدا مع الأنشطة الاستثمارية التي تنطوي على مشتريات تجارية للسلع الرأسمالية ويعد أحد أنواع النفقات على التاتج المحلي الإجمالي التي تشمل الإنفاق الإستهلاكي والمشتريات الحكومية وصافي الصادرات

أنواع الإنفاق الأستثماري :

الإنفاق الأستثماري المستقل: هو الإنفاق الذي لايعتمد على الإنتاج الحالي أو الطلب على السلع ولا يرتبط بدافع الربح

الاستثمار المالي: يشير الى الافاق الاستثماري على شراء الأسهم والسندات والأوراق المالية

الأستثمار الحقيقي: يمثل شراء و إنتاج سلع رأسمالية جديدة مثل الالات والطرق والجسور

الأطار العملي

البيانات وتقدير النموذج:

المتغير	Augmented dicky_ fuller اختبار		درجة التكامل
NX	level	First differece	I(0) without intercept and trend
	T_taste:_2.81	.....	
I	T_taste:_2.26	Taste:_3.51	I(1) with intercept
c	Taste:_0.6	T-taste:-3.6	I(1)With intercept and trend
G	Taste:0.3	T-taste: -3.6	I(1) with itercept

من الجدول السابق نلاحظ أن متغير صافي الصادرات وهو عبارة عن التغير النسبي في الفرق بين الصادارات و الواردات هو مستقر عند المستوى،أما متغيرات I الانفاق الاستثماري، C الانفاق الاستهلاكي و G الانفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري ليسوا مستقرين عند المستوى وبالتالي لا يمكن رفض االعدم لاختبار Augmented Dickey Fuller القائلة بأن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة. لذلك يجب أن تدخل هذه المتغيرات معادلة النموذج تحت شكل الفرق الأول First Difference.

بعد تقدير نموذج الدراسة تم الحصول على النتائج التالية:

Dependent Variable: D(I)
Method: Least Squares
Date: 03/22/23 Time: 10:00
Sample (adjusted): 2008 2016
Included observations: 9 after adjustments
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.183944	0.053487	-3.439038	0.0263
NX	-0.005593	0.001417	-3.948696	0.0168
NX(-1)	-0.005628	0.001485	-3.789424	0.0193
D(C01(-1))	1.252170	0.595311	2.103389	0.1033
D(G)	0.807027	0.284739	2.834268	0.0471

R-squared	0.453160	Mean dependent var	0.014337
Adjusted R-squared	-0.093680	S.D. dependent var	0.136306
S.E. of regression	0.142548	Akaike info criterion	-0.758098
Sum squared resid	0.081279	Schwarz criterion	-0.648529
Log likelihood	8.411441	Hannan-Quinn criter.	-0.994548
F-statistic	0.828688	Durbin-Watson stat	0.962860
Prob(F-statistic)	0.570055	Wald F-statistic	34.14880
Prob(Wald F-statistic)	0.002382		

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.45 أي أن 45% من التغيرات التي حدثت في متغير التراكم الرأسمالي تم تفسيرها من قبل المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. كما أن القيمة الاحتمالية P-Value لاختبار F-Statistics بلغت 0.002 وهي أقل من 0.01 وهذا يدل على أن تمثيل النموذج للظاهرة المدروسة مقبول بشكل كبير.

بالنظر إلى المتغير المستقل صافي الصادرات فإنه دخل معادلة النموذج بمعامل سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وبقيمة -0.005 ، وهذا يدل على أن صافي الصادرات لم تساهم إيجابياً في تعزيز التراكم الرأسمالي في سورية خلال فترة الدراسة. هذا الأثر استمر بتأثير لحظي أو بتأثير متباطىء حيث أخذ المعامل المرتبط بمتغير صافي الصادرات المتباطىء قيمة سلبية أيضاً وقريب من قيم معامل التأثي اللحظي. يمكن تفسير هذه النتيجة بالقوم بأن الصادرات السورية أخذت في غالبيتها الطابع التجاري البعيد عن الانتاج الصناعي ، و ربما يعود ذلك إلى ظروف الحرب والعقوبات على سورية. أيضاً بنفس الوقت فإن الواردات أخذت طابع السلع الصناعية الجاهزة وهذا مايؤدي إلى استنزاف مقدرات البلد من القطع الأجنبي الضروري لأي تراكم رأسمالي خاصة في ظل انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار

بالنسبة للمتغيرات الضابطة فإن الانفاق الاستهلاكي ساهم بشكل إيجابي في التراكم الرأسمالي ولكن بدلالة إحصائية ضعيفة عند مستوى دلالة 10%، و بقيمة 1.25 وهذا يدل على أن ارتفاع الانفاق الاستهلاكي على السلع التجارية بقيمة 1% سيؤدي إلى ارتفاع الانفاق الرأسمالي بمقدار 1.25 %. هذا بتفق مع النتيجة السابقة التي تنص على أن أغلب التراكم الرأسمالي إن حدث فإنه يتجه في معظمهة لتغطة الطلب على السلع التجارية التي لا تحتاج ذلك الجهاز الانتاجي المرن.

من ناحية المتغير المستقل الضابط الآخر وهو الانفاق الحكومي G فإنه شرح التغيرات في المتغير التابع (التراكم الرأسمالي) بشكل إيجابي وبدلالة إحصائية مرتفعة 0.05 وبقيمة 0.80 . أي الانفاق الحكومي في سورية عندما يزداد بمقدار 1% فإنه سيؤدي إلى ازدياد التراكم الرأسمالي بمقدار 0.8% ، هذه النتيجة تنسجم مع حقيقة أن الاقتصاد في سورية يسيطر فيه مساهمة الانفاق الحكومي في تعزيز الصناعة الرأسمالية وذلك بشكل أكبر بكبير من مساهمة القطاع الخاص.

للتأكد من موثوقية النتائج السابقة لا بد من التأكد من خضوع البواقي للتوزيع التكراري الطبيعي و من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، يتم ذلك من خلال الاعتماد على اختباري Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي التكراري و اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من خلو البواقي Residuals من الارتباط الذاتي فيما بينها. وكانت النتائج كما يلي:

- اختبار Jarque-Bera :

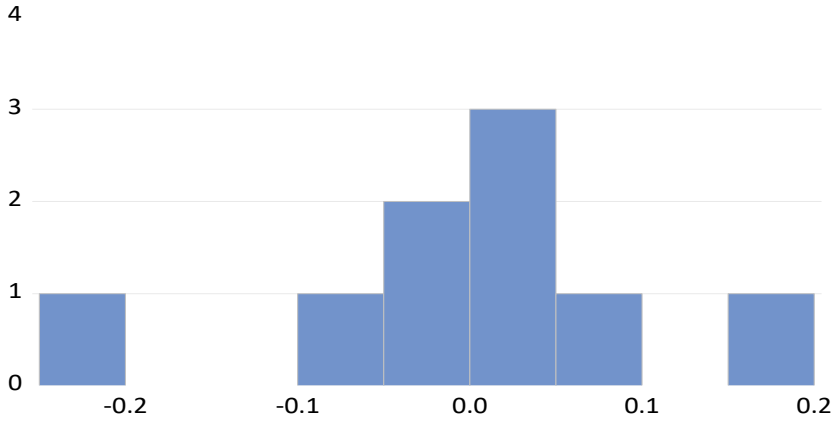

Series: Residuals	
Sample 2008 2016	
Observations 9	
Mean	-1.23e-17
Median	0.010312
Maximum	0.159308
Minimum	-0.206657
Std. Dev.	0.100797
Skewness	-0.617885
Kurtosis	3.460259
Jarque-Bera	0.652111
Probability	0.721765

من الشكل السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية P-Value لاختبار Jarque-Bera بلغت 0.72 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن البواقي لا تخضع للتوزيع التكراري الطبيعي.

- اختبار Breusch-Godfrey :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.084632	Prob. F(2,2)	0.2448
Obs*R-squared	6.796619	Prob. Chi-Square(2)	0.0334

من الشكل السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية P-value لاختبار Breusch-Godfrey ، بغلت قيمة 0.244 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

هذا الاختبارات تدل على أن النتائج التي تم الحصول عليها تتمتع بموثوقية كبيرة.

التوصيات:

1_ اتباع سياسة تشجيعية للصادرات بحيث نركز على الصناعات ذات القيمة المضافة للأقتصاد

مقارنة بالصادرات ذات الطابع التجاري التي تقتصر على المواد الخام ومن أهم تلك السياسات هو

تقديم الدعم للصناعات التمويلية بدلا من تصدير المواد الخام ذات المساهمة الضعيفة في دعم سعر

الصرف العملة الوطنية

النتائج:

1_ تبين من الجزء العملي المساهمة الضعيفة (السلبية) لصافي الصادرات في تعزيز التراكم الرأسمالي

خلال الفترة المدروسة وذلك لأن الصادرات السورية أخذت الطابع التجاري

2_ كان هناك دور إيجابي ضعيف المساهمة الانفاق الاستهلاكي في تراكم الرأسمالي

3_ كان هناك دور إيجابي قوي للأنفاق الحكومي في التراكم الرأسمالي

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاول الباحثون الوصول الي معرفة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

في سورية، والي أي مدي تؤثر الصادرات في النمو الاقتصادي، وتم ذلك من خلال التطرق الي

الاطار النظري للصادرات بما اشتمل عليه من توضيح ماهية الصادرات وأهميتها وبعض النظريات

التي تفسر عملية التصدير ، كما تم توضيح العديد من المشاكل التي تواجه قطاع التصدير في

سورية، وايضا تم استعراض هيكل الصادرات السورية والتوزيع السلعي لها، كما تم استعراض بعض التجارب الناجحة في تنمية الصادرات.

ثم التطرق الي الاطار النظري للنمو الاقتصادي وتوضيح واقع الاقتصاد السوري ، كما تم استعراض الأساس النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وتم توضيح اثر الصادرات علي النمو الاقتصادي بهدف توضيح الي اي مدي تمتلك الصادرات السورية القدرة علي تحفيز النمو الاقتصادي، كما تم استخدام الاسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

ويمكن القول بأن الصادرات تكمن أهميتها في كونها توفر العديد من فرص العمل وتقلل البطالة ويتم التحسن في مستوي المعيشة لدي أفراد الدولة. ونتيجة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بعد جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي والتشجيع علي الانتاج وليس الاستهلاك ، يصبح هناك فائض في الانتاج يتم توجيهه نحو التصدير الأمر الذي يؤدي الي الحصول علي العملة الأجنبية ويعزز من قيمة الدولة الاقتصادية ومن ثم يزيد من معدل النمو الاقتصادي للدولة.

قائمة المراجع :

المراجع العربية:

- البنك الدولي للمعلومات : https://www.linkedin.com/company
- المصرف المركزي السوري : https://www.cb.gov.sy
- الجنابي , هيثم عبد القادر, اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1991 _ 2011 الكلية التقنية الإدارية _ بغداد
- الأشقر, فراس , كتاب مقدمة في التجارة الدولية , ص 3 , كلية الاقتصاد , جامعة حماة
- توفيق , حسن أحمد , كتاب التجارة الخارجية , جامعة القاهرة
- حاكمي , بو حفص , كلية العلوم الاقتصادية , اثر الصادرات على النمو الاقتصادي سنة 2014
- عوازو إبراهيم , سام 2016 ااثر الصادرات على النمو الأقتصادي في ليبيا 2005 _2015
- عادل مقلاتي , دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي _كلية العلوم التجارية و الأقتصادية

المراجع الأجنبية:

1) **Iqbal Athar, Hameed Irfan and Devi Komal, ” Relationship between Exports and Economic Growth of Pakistan “, European Journal of Social Sciences , published in 2012.**
2) **Kwasi Fosu , Augustin , Oakland university , ” Exports and Economic Growth “, Published in 1990.**
3) **Nguyen Thanh Hai , ” Impact of Export on Economic Growth in Vietnam: Empirical Research and Recommendations “, Published in 2016.**
4) **Okan Okayay , Aykildiz Abulmenaf and Maimaitiaili , ” The Relationship between Exports and Economic growth in Turkey ” , European Scientific Journal, Published in 2016.**

abstract

This study examines the nature of the relationship between exports and economic growth, and the study of the Egyptian export structure to find out how the export sector can be supported and facing the difficulties facing Egyptian exports. 10 To test this hypothesis, the GDP variable was used as a dependent variable that expresses economic growth, and some independent variables (exports - foreign direct investment - exchange rate - money supply) in order to clarify the effect of these variables on the dependent variable. The study included the Arab Republic of syria in the period Between (1990-2019), and the test results found that there is a direct effect in the long term of exports on economic growth, which supports the hypothesis of the study. The study recommended the need to pay attention to increasing the country's exports in general and industrial exports in particular.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and scientific researrch

Manara University

Feulty of Business Administration

Major of Banking and Finance

The role of net exports in capital accumulation in Syria

Prepared by

Anas malek shaheen

supervvision

ayam yaseen

2022\2023

الإهداء

الى: من تحتها الأقدام تكمن الجنة أمي (الحنونة)....

الى: من جعل طريق مسيرتي سهلا وممكنا أبي (المعطاء)....

الى: اخوتي الذين تذوقت معهم أجمل اللحظات (كرم وجود)

الى: اقاربي الأعزاء الذين هم كثر وبالأخص خالي العزيز على قلبي كثيرا (أحمد سليمان) وعمي الغالي (باسل شاهين) وخالتي العزيزة (دارين سليمان)

الى: من قيل فيه سنشد عضدك بأخيك (غدي علي)

الى: الذين ساندوني وكانوا داعمين لي وزرعوا البسمة على وجهي (ساندرا.. ألين عيسى.. علي سعد)

الى: الذين قضيت وصنعت معهم أروع اللحظات في حياتي أصدقائي الأحبة (دانيال ديب.. جعفر حمادة.. حسين ونوس.. زين صالح)

الى: اخواني (حسن وعيسى وسليمان كلثوم/ ومجد حمود/ وهائل حمزة /وحسن عيسى)

الى: من كانوا بجانبي في مسيرتي الدراسية أصدقائي الأحبة: (مرهف الصيداوي.. عمر سلطان.. معتصم الصالحان.. مجد فاخوري.. جوى ناصر الدين.. لجين الوهبي.. يارا سرميني ..جودي الأفشاري.. غزل يوسف.. نوار سلوم.. سالي.. سدرا عثمان.. جنى ذكر الله.. رهف الشاعر.. مرح ديب.. اليسا معوض.. انجي مقدسي.. مروى الدويري.. رغيد درويش.. جورج تماميان.. أشرف موسى.. خالد عبو.. مايكل بدر.. عبد الله علي..مايا منصور ..يارا عباس)

الى : من اخذوا بأيدينا الى منار العلم دكاترتي الاجلاء....